محمد باقر الصدر والمنهج العلمي في الحوزة العلمية

د. غانم عودة شرهان*

● **المقدمة:**

تميزت الدراسات الاصولية ولاسيما دراسات المحدثين من اعلام مدرسة النجف الاشرف ومنهم السيد الشهيد (محمد باقر الصدر) (قدس سره) بالعمق والشمول، والدقة، وقد حظيت العديد من المسائل اللغوية بعناية الاصوليين فكانت محل بحثهم وتحقيقهم، ومن جملة هذه المسائل والأبحاث مسألة (الوضع) ومنشأ العلاقة بين (اللفظ والمعنى) وكيفية الترابط بينهما وتكوين الدلالة، وتشخيص الواضع، واقسام الوضع- ثم اتجهوا نحو (اللفظ والمعنى) فأشبعوهما بحثًا وتفصيلًا، فقسموا (اللفظ) من جهة (الدلالة) إلى(العام والخاص، والمشترك، والمترادف، والمتباين) واما المعنى فقد اخذ مساحة كبيرة في البحث الاصولي، وظهرت نظريات دلالية كثيرة تناولت المعنى وحاولت تحديد ماهيته. ومما لا شك فيه أن لنا خزينًا معرفيًا هائلًا في حقل الدراسات اللغوية، وان بنا حاجة الى المزيد من الوعي بهذا التراث الذي يشكل كثيرًا من ركائز وجودنا.

* جامعة بغداد/مركز إحياء التراث العلمي العربي

● **الوضع عند الاصوليين:**

لما كان (اللفظ والمعنى) في أوليات دراستنا وبما أن (الوضع) يمثل اللبنة الاساسية للعلاقة بين اللفظ والمعنى، ودور الاصوليين المحدثين الكبير والواضح في أهمية إبرازه.

(فالوضع) إذن هو العنصر الاساس الذي نستطيع من خلاله أن نفسر العلاقة بين اللفظ والمعنى، وقد أبحر السيد محمد باقر الصدر في هذا الموضوع وتعد من اهم النظريات التي أجازها وهي (نظرية القرن الاكيد).

● **ما حد الوضع:**

الوضع لغة: جاء في لسان العرب:(الوضع ضد الرفع ووضعه يضعه وضعًا وموضوعًا... ووضع الشيء وضعًا اختلقه وتواضع القوم على شيء اتفقوا عليه وواضعته في الامر، إذا وافقته فيه على شيء... والمواضعة مشاركة البيع، والمواضعة المناظرة في الأمر، والمواضعة أن تواضع صاحبك أمرًا تناظره فيه، والمواضعة المراهنة)[١].

ويتضح من كلام ابن منظور أن الوضع عموما أنما هو أمر يقوم به شخص ما فيتفاعل به مع الاخر فردا كان ام جماعة، وهو بهذا عملية مشاركة بين أكثر من طرف ولا تتم من طرف واحد. وهذا المعنى العام للوضع - لغة - يكاد يقترب من المعنى الاصطلاحي للوضع الذي يعرف بأنه «تخصيص شيء بشيء متى اطلق أو أحسن الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني»[٢] ليس هناك اختلاف من حيث الوضع في اصطلاح الاصوليين عنه عند غيرهم، فقد عرفه البيضاوي نقلا عن التاج السبكي (علي بن عبد الكافي)، بأنه «عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث اذا اطلق الاول فهم منه الثاني[٣].

● **نظريات الوضع عند القدماء:**

لقد شغلت اللغة جانبا كبيراً من تفكير الانسان، منذ فجر التاريخ، واقترنت نشأة الخلق والكون بالكلمة، وبيّن الدين قداستها، وعرفت الحضارات قوتها واجمع البشر على النطق الذي هو ميزة الانسان، الذي علمه البارئ البيان، وعلم آدم الإسماء، وابتكار اللغات واصولها كان موضع اهتمام بالغ من طرف الفلاسفة، والمؤرخين، وعلماء الطبيعة. وتساءلوا هل هي توقيف من الله من قبل ما يقول ابن فارس، معتمدا على ما يروى عن إبن عباس؟ أم هي اصطلاح تواضع عليه الناس فتكلموا بلسان واحد قبل ما أصابهم في برج بابل؟

لما كان الوضع يبحث في أصل العلاقة ومنشأ الدلالة بين اللفظ والمعنى كان من البديهي أن يتطرق الاصوليون الى البحث في نشأة اللغة ويدلوا بدلوهم ويعطوا رأيهم في هذا الامر الذي شغل بال اللغويين لذا برزت في أبحاثهم ثلاثة آراء مثلت خلاصة جهودهم في بحث النشأة ودارت حولها المحاولات والنقاشات بين مؤيد ومدافع وبين منكر ومعارض ولكل حججه وادلته، «ولم تختلف هذه الآراء كثيرا عن آراء أهل اللغة أو لنقل عن آراء الأقدمين من دارسي النشأة. الا في الرأي الثالث الذي يجمع بين الرأيين- كما سنرى:

١.القول بالتوقيف: أي الرأي القديم الذي يرى أن اللغة إلهام وتوقيف من عند الله. أما القائلون به من أهل الاصول فهو أبو الحسن الأشعري- (٣٢٤) ومحمد بن الحسن بن فورك(٤٠٦). وقد اصبح أصحاب هذا الرأي بالمنقول من الآيات القرآنية لقوله تعالى «وعلم ادم الاسماء كلها»[٤] وبالادلة العقلية أيضا.

٢. أما الرأي الثاني فهو القول بالاصطلاح: والمعارض للتوقيف والملازم له طوال مراحله ولم يتبين أحد من أهل الاصول هذا الرأي سوى أنهم نسبوه الى أحد كبار المعتزلة وهو أبو هاشم الجبائي (٣٢١هـ) وأيده أتباعه من المعتزلة

- كما يذكر ذلك الرازي الذي أورد أدلتهم النقلية والفعلية التي تثبت دعواهم وتنكر فكرة التوقيف[٥].

٣.اما القول الثالث فهو الجمع بين الرأيين: أي بين(التوقيف والاصطلاح) وهو رأي جديد نجده عند الاصوليين يرى أن اللغة نشأ بعضها بشكل توقيفي والاخر بشكل اصطلاحي إلا ان احدهما كان السبب الوحيد في نشأتها، وقد أختلف اصحاب هذا الرأي في مسألة الأسبقية، أي في أيهما أسبق التوقيف أم الاصطلاح؟

فإبن حزم الاندلسي(٤٥٦هـ) يرى أن اللغة بدأت أولا توقيفية ثم تدرجت وتنوعت بالاصطلاح فيقول: (والصحيح من ذلك أن اصل الكلام توقيف من الله عز وجل بحجة سمع وبرهان ضروري...الا أننا لا ننكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها)[٦].

وقبل إبن حزم نجد ابا اسحاق الاسفرابيني(٤١٨هـ) يذهب لهذا الرأي ودليله أن اللغة لو بدأت بالاصطلاح لاحتاجت الى اصطلاح قبلها، وهكذا حتى تقع بالدور والتسلسل فكان لابد من التوقيف أولا[٧].

وفي مقابل هذا يذكر الرازي (٦٠٦هـ) رأياً لم ينسب لاحد يرى أن اللغة بدأت اصطلاحية والباقي حصل بالتوقيف[٨].

وكما فعل ابن جني اللغوي في قبوله وتجويزه كل ما ورد من آراء عند اللغويين نجد الغزالي(٥٠٥هـ) يفعل الامر نفسه في تجويزه هذه الآراء الثلاثة دون الأخذ بأي رأي منها بشكل قاطع[٩].

وقد نقل الرازي (٦٠٦هـ) أن جمهور الاصوليين على جواز تلك الآراء الثلاثة[١٠] وهو ما أكده الامدي (٦٠٣هـ) بقوله:«القاضي ابو بكر وغيره من اهل التحقيق الى أن كل واحد من هذه المذاهب ممكن»[١١].

ويبدو أن هذا الاتجاه أكثر الاتجاهات قبولا في التراث اللغوي العربي، فقد اخذ جمهور الباحثين اعتباطية الدلالة، ويؤكد صحة هذا القول ذلك الرفض القاطع لمقولة عباد بن سليمان الصيمري المعتزلي (ت٣٠٥هـ) بأن الالفاظ (تدل على المعنى بذواتها)[١٢].

● **الوضع عند المحدثين:**

إن الباحثين لما بحثوا في أصول اللغات وجدوا مسائل شديدة التعقيد تخضع لوسائل البحث التجريبية. فكادوا يجمعون على أن اللغة جاءت نتيجة لوسائل مع الاعتراف بأن قضية التوقيف والاصطلاح تعني فلاسفة اللغة، وليست من صميم مباحث النحو الذي يتناول بالوصف والتقويم قواعد لغة معينة[١٣].

واذا جئنا الى علماء الاصول المحدثين وجدنا مسألة الوضع ونشأة اللغة عموما تتخذ مجالا أوسع وبحثا أعمق في التفكير ودقة التعبير وجدة الطرح ولاسيما عند علماء مدرسة النجف الاشرف الحديثة .

فهم لم يبحثوا المسألة كما بحثها الاصوليون القدماء، أو كما بحثها أئمة اللغة، وإنما فصلوها ومنهجوها بشكل تدريجي عالجوا من خلاله أبعاد عملية الوضع في اللغة من بداية نشأتها ومرورا بتشخيص الواضع وانتهاء ببيان حقيقة الوضع الذي تمخضت عنه أروع نظريات الفكر الاصولي في المجال اللغوي الذي اعجز علماء اللغة عن أن يأتوا بمثله.

أولا: بحث النشأة:

ذكر لهذه النشأة اتجاهان[١٤]:

١.منشأ العلاقة الذاتية بين اللفظ والمعنى (وهو مذهب عباد الصيمري كما بينا سابقا).

٢.أن منشأ العلاقة انما جاء بوضع واضع وفعل فاعل.

ثانيا: تشخيص الواضع: وبعد أن رفض الاتجاه الاول لم يبق سوى قبول الثاني والايمان بالوضع في اللغة على العموم، وعلى هذا الاساس بدأت أبحاث الاصوليين المحدثين بالبحث عن الواضع الذي وضع اللفظ للمعنى ومنه نشأت اللغة. وهنا ظهر اتجاهان آخران:

الاول: يرى أن الواضع هو الله سبحانه وتعالى (فظهرت فكرة التوقيف من جديد).

الثاني: يرى أن الواضع هو البشر (وهي فكرة الاصطلاح القديمة)إذن فالفكرتان الرئيستان في نشأة اللغة تظهر من جديد ولكن العلماء هنا حاولوا توجيه هذين المسلكين (الفكرتين) توجيها يعطيهما نوعا من الجد وبالخصوص فكرة التوقيف.

واذا كان هذا الاتجاه اكثر الاتجاهات قبولا في التراث اللغوي العربي، فقد اصبح مفهوم الاعتباطية إحدى الركائز الرئيسة في الفكر اللساني المعاصر .فليس في الدال ما ينبئ عن المدلول، زيادة على ذلك، هناك شيئان يعارضان وجود صلة طبيعية بين الدال والمدلول،(الاول يتمثل في تنوع الكلمات واختلافها في اللغات المختلفة، والثاني: في الحقائق التاريخية، فلو كانت معاني الكلمات كامنة في اصواتها، لما أمكن أن تتغير هذه الكلمات في لفظها ومدلولها تغيرا يستحيل ربطه بالوضع الاصلي لها)[١٥].

● نظريات الوضع:

إشتهرت في الفكر الاصولي الحديث ثلاث نظريات بحثت حقيقة الوضع واصل نشأته محاولة بذلك تفسير العلاقة بين اللفظ والمعنى وكيفية حصول الترابط بينهما، الذي كان الاساس في نشأة اللغة عند الانسان. وسنذكر هذه النظريات وفق تسلسلها الزمني بدءاً من أسبقها في الظهور.

١- نظرية الإعتبار[١٦]:

تعد هذه النظرية من اكثر النظريات انتشاراً عند الاصوليين وأولها ظهوراً في الفكر الاصولي الحديث وقد تبناها أكثر الاصوليين وأبرز اعلامهم ومازالت تحظى بالقبول الى الآن، مفاد النظرية: هو أن عملية الوضع التي يمارسها الواضع، إنما هي عملية إنشائية إعتبارية، فهو حينما يضع اللفظ للمعنى يضعه من ناحية الإعتبار، بمعنى أنه يعتبر هذا اللفظ لهذا المعنى، ولا يضعه وضعاً حقيقياً واقعياً بل وضعاً إعتبارياً، ومن هذا الإعتبار تنشأ العلاقة اللغوية بين اللفظ والمعنى.

وللنظرية ثلاث فرضيات لمفهوم الإعتبار[١٧]:

الفرضية الاولى: أن إعتبار اللفظ للمعنى هو بمثابة جعل الاشارات الحمراء على مواقع معينة علامة ودلالة على الخط او جعل أرقام الفراسخ على الطريق لتحديد المسافات، ولكن الفرق بينهما أن الاشارات وأرقام الفراسخ إنما جعلت للدلالة على أمر خارجي واقعي وحقيقي، أما جعل اللفظ والمعنى فهو إعتبار غير حقيقي.

الفرضية الثانية: أن إعتبار اللفظ للمعنى أنما هو إتحاد بينهما بالوجود الخارجي، أي أن اللفظ وجودٌ تنزيليٌ للمعنى، وبمعنى اخر: أن ينزل اللفظ منزلة المعنى في الخارج، وعليه فإن أي أثر للمعنى يسري الى اللفظ، بحيث أننا أذا أحسسنا باللفظ تصورنا المعنى.

الفرضية الثالثة: أن هذا الإعتبار يصير اللفظ أداة لتفهيم المعنى بمعنى أن الإعتبار عبارة عن جعل اللفظ أداة لتفهيم المعنى. وقد أثيرت بعض الاعتراضات على تلك النظرية

وفرضياتها[١٨]، فكان الاعتراض على الفرضية الاولى: أن هناك فرقا بين الوضع الحقيقي للإشارات الحمراء، والوضع الإعتباري للفظ والمعنى من حيث الاركان التي يتقوم بها الوضعان، فلأول ثلاثة أركان هي:(الموضوع) (الاشارة الحمراء)، والموضوع عليه (مكان وضع الاشارة) والموضوع له (دلالة الخطر) أما أركان الوضع الاعتيادي فأثنان هما:الموضوع (اللفظ) والموضوع له (المعنى) ومن ثم لا يمكن التشبيه بين الحالتين .

أما الاعتراض على الفرضية الثانية فمن ثلاثة أمور:

الأول: إن إطلاق لفظ الوضع لا يتناسب مع مثل هذا الإعتبار.

الثاني: إن هذه الدقة في التفكير لم تصل اليها بعد اذهان الواضعين.

الثالث: أننا لا نجد أية آثار للمعنى على وجود اللفظ حتى يجعل منه وجوداً تنزيلياً.

٢- نظرية التعهد:

صاحب هذه النظرية هو المحقق الرشتي وأبرز من قال بها وتبناها وأعتمدها مسلكا في تفسير الوضع هو السيد أبو القإسم الخوئي أذ يرى أن الوضع _بناء على مسلكه:«عبارة عن الالتزام النفسي بإبراز المعنى الذي تعلق قصد المتكلم بتفهمه بلفظ مخصوص، فمتعلق الالتزام والتعهد أمر اختياري وهو التكلم بلفظ مخصوص عند تعلق القصد بتفهيم معنى خاص والإرتباط بينهما إنما ينتزع من هذا الالتزام»[١٩]، فالتعهد إذن هو الالتزام النفسي من الواضع أو المتكلم بأن لا يأتي باللفظ المخصص الا اذا قصد به تفهيم المعنى المخصوص، وعليه تكون غاية الوضع هي قصد التفهيم ليس غير عن المحسوسات(كما في الاشارة)، وعن المعقولات ايضا. ولهذا خصه الباري عزوجل بالبيان في قوله:[خَلَقَ الْإِنسَانَ*عَلَّمَهُ الْبَيَانَ](الرحمن /٣-٤)،ولما كان الغرض من إستعمال الألفاظ هو (القصدية)لأجل (التفهيم) إتضح أن حقيقة الوضع هو التعهد والالتزام من الواضع أو المستعمل بأن لا يأتي باللفظ الا إذا قصد تفهم المعنى[٢٠].

٣- نظرية (القرن الأكيد)عند السيد الصدر

سبق وأن تحدثنا عن الوضع عند الاصوليين أن هناك نظريتين في تفسير الوضع كان للأولى صدى أوسع من الأخرى وبعد زمني أسبق، وهي نظرية (الإعتبار).والثانية تبلورت نتيجة المؤاخذات والانتقادات الموجهة للنظرية الأولى فسلكت مسلكا مغايرا وهي نظرية (التعهد) التي يتبناها السيد الخوئي، أما في هذا البحث فنسلط الضوء على النظرية الثالثة التي أطرحنا لها بحثا مفصلا لأنها تعد أهم البحوث اللغوية التي بحثها السيد الصدر فأجاد وأبدع فصاغها نظرية جديدة تقف في خيال النظريتين السابقتين متخذة لها منحنى جديدا وإتجاها مغايرا يعارض بإشكالاته وانتقادات وجهات النظر السابقة ليثبت وجهة نظره.

● مفهوم النظرية

بعد أن يستعرض السيد الصدر بعض وجهات النظر حول بحث (الوضع) واشكالاته عليها يصل في النهاية الى تقرير وجهة نظره في تفسير حقيقة الوضع على وجهه الصحيح _على حد قوله «والصحيح في حل المشكلة أن علاقة السببية التي تقوم في اللغة بين اللفظ والمعنى توجد وفقاً لقانون عام من قوانين الذهن البشري، والقانون العام هو على سبيل الصدفة [..كذا..] قامت بينهما علاقة واصبح أحد التصورين سببا لانتقال الذهن الى تصور الآخر»[٢١].

أمـا إسـم النظرية (القـرن الأكيـد) فيذكره في خلاصـة حديثه عن الوضع فيقـول:(إن الوضع قـرن) مخصوص بين تصـور اللفـظ وتصور المعنـى بنحو (أكيـد) لكي يسـتتبع حالة إثارة إحدهما للآخر في «الذهن»[٢٢].

● **كيفية الاقتران:**

يوضح السيد الصدر كيفية إقتران تصور اللفظ بتصـور المعنى عـن طريق تسـاؤل يطرحه ثم يجيب عنه، والتسـاؤل هو:«كيف إقترن تصور اللفـظ بمعنى خـاص مرارا كثـيرة او في ظرف مؤثـر فأنتـج قيـام العلاقـة اللغويـة بينهما؟ والجـواب عن هذا السـؤال: إن بعـض الالفاظ اقترنـت بمعـان معينة مـرارا عديـدة بصورة تلقائية فنشأت بينها العلاقة اللغوية وقد يكون من هذا القبيل كلمـة (آه): إذ كانت تخرج من فم الانسان بطبيعته كلما أحس بالألم، فارتبطت كلمة (آه) في ذهنه بفكرة الالم»[٢٣].

ثم يعطي لهـذه الكيفية من الإقـتران إحتمالية كونها سـبباً في نشـوء اللغة عند الانسان:«ومن المحتمل أن الانسـان قبـل ان توجد لديه أي لغة قد اسـتدعت إنتباهه هـذه العلاقات التي قامت بـين الالفاظ مـن قبيـل (آه) ومعانيهـا نتيجة لاقتران تلقائي بينها، واخذت تنشـأ على منوالها علاقة جديدة بين الالفاظ والمعاني[٢٤].

وهناك كيفية أخرى لهذا الاقتران وهي: أن«بعض الالفاظ تقترن بالمعنى في عملية واعية مقصودة لكي تقوم بينهما علاقة سـببية، وأحسن نموذج لذلـك الاعلام يتمركز في الشـخصية إذ أنك حين تريد أن تسمي إبنك علياً تقرن إسم علي بالوليد الجديد لكي تنشئ بينهما علاقة لغوية ويصبح إسم علي دالا على وليدك»[٢٥].

وخلاصة الكلام أن لهذا القرن كيفيتين:

الاولى:عقوبـة تلقائيـة مـن انفعالات الانسـان وإحساساته كالتفوه بـ(آه)حينما يحس بالألم، وبالتكـرار تصبـح بـين اللفظ ومدلولـه علاقة إقتران تستدعي تصور أحدهما للآخر.

الثانية: واعية مقصودة، اذ يقوم الانسان بنفسه وعـن قصد فيه فيقول الإسـم بالمسـمى ويكرر القرن مرارا حتى تحصل العلاقة بينهما.

● **الحقيقة والمجاز:**

الدلالة الحقيقية والدلالية المجازية:

تنـاول اللغويون والبلاغيـون والاصوليون، كلّاً منهـم من وجهة نظر خاصة، فمـا يهم اللغوي كيفية إنتقال الألفـاظ الحقيقية الى المجاز، وما ينتـج عن هذا الإنتقـال من ظواهـر دلالية وقد درس البلاغـي الحقيقـة والمجاز ليكشـف عن العلاقـة الرابطـة بين المعنـى الحقيقي والمعنى المجازي البعيد، لتلمـس عناصر الجمال الفني.

اما الاصوليون فقـد (كان غرضهم الوصول الى تأصيل الإسـتعمال الحقيقي والمجازي للألفاظ في تراكيبها المختلفة لاستنباط الأحكام الشرعية منهـا، والنظر في مـدى ثبوت الحقائـق الثلاث، اللغويـة، والعرفيـة، والشرعيـة)[٢٦]، ويفتتـح معظـم الاصوليين مباحثهم بالبحـوث اللغوية، كونها معيناً دلالياً يعين في الكشـف عن معاني الآيات القرآنية، وتأدية الوظائف الفقهية[٢٧].

عرف ابن جني(٣٢٩هـ) الحقيقة بأنها«ما أقر في الإستعمال على اصل وضعه في اللغة»[٢٨] والمجاز «مـا كان بضد ذلـك»[٢٩]. وعرفها عبـد القاهر الجرجانـي(٤٧١هـ) بقوله:(كل كلمـة اريد بها مـا وقعت له في وضع واضع وإن شـئت قلت – في مواضعه وقوعاً لا تسـتند فيـه الى غيره فهي حقيقة...واما المجـاز فكل كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضـع واضعها لملاحظة بين الثاني فالأول فهي مجاز»[٣٠].

امـا الفخر الـرازي (٦٠٦هـ) فما يـراه بلاغيا لا

يراه أصوليا،(وجهين مختلفين)، فهو في(نهاية الايجاز) يتابع رأي الجرجاني ويعتمد تعريفه الحقيقية والمجاز[٣١]، وفي (المحصول) ينتقد تعريف الجرجاني ومن قبله تعريف ابن جني. ويعدهما ناقصين كونهما لا يشملان بالنسبة للحقيقة ربما في أنواعها ك(الشرعية والعرفية) وقبل أن ينتقد التعريفين أستحسن تعريف ابي الحسين البصري(٤٣٦هـ) فقال: «أحسن ما قيل [في تعريف الحقيقة] ما ذكره أبو الحسين وهو أن الحقيقة ما أقيد بها ما وضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع التخاطب به معنى وقد دخل فيه الحقيقة اللغوية والعرفية والشرعية والمجاز ما أقيد به معنى مصطلح عليه غير ما اصطلح في اصل المواضعة التي وقع التخاطب بها لعلاقة بينه وبين الأول: وهذا القيد الأخير لم يذكره ابو الحسين ولابد منه فإنه لولا العلاقة لما كان مجازا بل كان وضعا جديدا»[٣٢].

ولقد عرف عبد القاهر الجرجاني الحقيقة(بأنها كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع- وإن شئت قلت: في مواضعة - وقوعاً لا يستند فيه الى غيره)[٣٣] فالحقيقة بهذا المفهوم تشمل الوضع الأول، وما تأخر عنه من المواضعات كالشرعية والعرفية.

ويتضح في تعريف السكاكي(ت٦٢٦هـ) للحقيقة الدقة في التنظير، فهي عنده(الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع)[٣٤] ويقسمها الى لغوية، وشرعية، وعرفية فالحقيقة لدلالتها تستدعي صاحب وضع قطعا، فمتى تعين عندك نسبت الحقيقة اليه:(فقلت: لغوية إن كان صاحب وضعها واضع اللغة، وقلت: شرعية إن كان صاحب وضعها الشارع ومتى لم يتعين قلت: عرفية[٣٥]. والمجاز: في اللغة هو الموضع أو المكان، من جزت الطريق وجاز الموضع اذا سار فيه، وسلكه، وقطعه وخلفه[٣٦].

● **أنواع الحقيقة والمجاز:**

ذكر البلاغيون أن للحقيقة ثلاثة أنواع هي:

١.الحقيقة اللغوية: وهي ما كان واضعها واضع اللغة كلفظ الاسد المستعمل في أصل وضعه اللغوي في (السبع) ذلك الحيوان المفترس.

٢.الحقيقة الشرعية: وهي ما كان واضعها هو الشارع كلفظ (الصلاة) إذ استعملت بعرف الشرع للعبادة.

٣.الحقيقة العرفية: وهي ما كانت موضوعة من قبل العرف، فإذا كان العرف خاصاً فهي عرفية خاصة كأن تستعمل في عرف اللغويين أو علماء الأصول أو عند البلاغيين وهكذا، وإذا كان العرف عاماً فهي عرفية عامة[٣٧]، وهي التي حدثت بعد ظهور الاسلام ونزول القرآن الكريم،وتعني إكتساب الفاظ قديمة في لغة العرب دلالات جديدة اكسبها إياها الدين الجديد، كالصلاة والإيمان والنفاق والفسوق...أو قل هي (اللفظ الذي أستفيد من الشارع وضعه للمعنى سواء أكان اللفظ والمعنى مجهولين عند أهل اللغة أو كانا معلومين، لكنهم لم يضعوا ذلك الإسم لذلك المعنى، أو كان احدهما مجهولاً والآخر معلوماً...)[٣٨] وقد اختلف الاصوليون في الحقيقة الشرعية ومدى ثبوتها، فكلمة (الصلاة) بمعنى العبادة المعروفة في الاسلام بأركانها وأجزائها، هل وضعها الشارع بهذا المعنى أم ان الكلمة دلت على معنى (الدعاء) ثم تخصصت دلالتها وأطلقت على العبادة المخصوصة[٣٩].

اما المجاز فله نوعان هما:

١.المجاز المرسل: وهو ما كانت العلاقة فيه بين المعنى الموضوع له اللفظ في الأصل والمعنى المستعمل فيه علاقة ملابسة لا علاقة تشبيه

كإســتعمال (اليد) في النعمة(٢) كما في الدعاء: (الهي وإياديك الفاضلة) وقد ذكرت لهذا النوع من المجاز وجوه عدة بلغت خمســة عشر وجهاً منها تسمية الشيء بإسم ما يُؤول اليه، وتسمية الشيء بإسم مشابهه، وتسمية الشيء بإسم آلته وغيرها[٤٠].

٢.الإســتعارة: «وهــي ما كانت علاقته تشــبيه معناه بما وضع له وقد تفيد بالتحقيقية لتحقق معناها حســاً أو عقلاً اما الحسي فكقولك رأيت أســداً وأنــت تريــد رجــلاً شــجاعاً،وأما العقلي فلقولك أبديت نوراً وانت تريد حجة،فإن الحجة مما يدرك بالعقل من غير وساطة حسية»[٤١].

ويتقســم المجاز -أيضــاً إلى (المجاز المفرد)الذي يختص بالكلمة و (المجاز المركب)الذي يختص بالعبارة أو الكلام[٤٢].

● **الحقيقة والمجاز عند الاصوليين**

الحقيقــة والمجــاز مــن الموضوعــات المهمــة، وقــد كثر حديــث القدماء في الحقيقــة والمجاز، فعكفوا بالحديث والتدقيــق بما يفوق اللغويين والبلاغيــين عمقاً وتفصيلاً، وقــد درس البلاغي الحقيقة والمجاز ليكشــف عــن العلاقة الرابطة بين المعنــى الحقيقي والمعنى المجــازي البعيد، لتلمس عنــاصر الجمال الفني. امــا الاصوليون فقد (كان غرضهم الوصول الى تأجيل الاستدلال الحقيقــي والمجــازي للألفــاظ في تراكيبهــا المختلفة،لإســتنباط الأحــكام الشرعيــة منهــا، والنظــر في مدى ثبوت الحقائق الثلاث، اللغوية، العرفية، والشرعية)[٤٣].

● **تعريف الحقيقة والمجاز**

لم يكن تعريف الاصوليــين يختلف عن تعريف اللغويــين والبلاغيين، فالمضمــون واحد واللفظ كذلــك -عنــد بعضهم - وإن بعــض الاصوليين كان اســبق في تعريفه من علماء اللغة والبلاغة، فالجصاص(٣٧٠هـــ) يعرفهمــا بقولــه في الحقيقة:(اللفــظ المســتعمل [عنــد] في موضعه الموضــوع له في اللغة والمجاز هو المعدول به عن حقيقته والمستعمل في غير موضعه الموضوع له في أصــل اللغة ولا يجــوز ان يعدل به عن جهته وموضعه الا بدلالة)[٤٤]، ويحتمل أن يكون علماء اللغة والبلاغة قد تأثروا بالجصاص وأمثاله من أئمة الأصول وبتعريفاتهم.

وعرفهــا الســيد المرتــضى (٤٣٦هـ) بأنهــا حــد الحقيقة «ما أريد به ما وضع ذلك اللفظ لإفادته اما في لغة أو في عرف أو شرع... وحد المجاز هو اللفــظ الذي اريد به مالم يوضع لإفادته في لغة. ولا عرف أو شرع... وحد المجاز هو اللفظ الذي أريــد به مالم يوضــع لإفادته في لغــة ولا عرف ولا شرع[٤٥]، أمــا الغــزالي(٥٠٥هـ) فقــد عرف الحقيقة بأنها:«ما استعمل في موضوعه والمجاز ما استعملهُ ولا عرف، ولا شرع»[٤٦].

● **أنواع الحقيقة والمجاز:**

الحقيقة عنــد الأصوليين ثلاثة أنــواع- كما هي عنــد اللغويــين والبلاغيــين - هــي: «اللغويــة، والشرعية، والعرفية» وقــد حظيت (الشرعية)- دون باقي الأقســام - بالاهتمام والدراسة، لأنها متضمنة الحكم الشرعي- موضوع علم الأصول -فكثر الجدل بينهم في ثبوت تلك الحقيقة وبيان ماهيتها[٤٧].

أما المجاز أو (مرســل واستعارة) وايضاً - وأما وجــوه المجاز (المرســل) فاثنا عــشر وجهاً على المشــهور عندهم - كما يذكر الفخــر الرازي [٤٨].

أما المتأخرون من علماء الأصول - وبالخصوص أعلام مدرســة النجــف الحديثة - فقد درســوا (الحقيقــة والمجــاز) دراســة معمقــة وأولوها عناية فاقت عناية الأقدمين من علماء الاصول في جدة الطرح وتحصيل الثمــرة، وان كانت أغلب

تعريفاتهم متطابقة مع الأقدمين أو صدى لها. فقد عرف الميرزا أبو القاسم القمي الحقيقية؛ بأنها إستعمال اللفظ «فيما وضع له من حيث هو» وعرف المجاز: بأنه إستعمال اللفظ «في غيره [اي في غير ما وضع له] العلاقة»[٤٩].

وعرفهما الشيخ محمد رضا المظفر فقال: «إستعمال اللفظ في معناه الموضوع له. (حقيقة)، وإستعماله في غير المناسب له مجاز[٥٠] ومن أهم ما بحثه المتأخرون في (الحقيقة والمجاز) وضعهم علامات لمعرفة الحقيقة في مبحث عرف بمبحث (علامات الحقيقة) درسوا فيه العلامات التي تميز الحقيقة عن المجاز ومدى جديتها في الكشف عن الإستعمال الحقيقي للفظ وصلاحيتها لإعانة المستعلم، فأصبحت كل علامة معيارًا يحكم بوجوده أن اللفظ حقيقة وبعدمه أنه مجاز. فقد إستند الكثير منهم الى هذه العلامات حينما تعرضوا لدراسة (الحقيقة والمجاز) بما اغناهم عن التعرض للتعريف. ويرى فندريس أن المجاز وان كان هو السبب في خلق العديد من المعاني للفظة الواحدة في اللغة الا أنه سريعاً ما يتسنى ويصبح المعنى الجديد الذي دخل اللفظ عن طريق المجاز لا يقل في حقيقته عن المعنى الاول الذي كان له[٥١]، وتظل الألفاظ إذا قدر لها البقاء (تنتقل من مجال الى مجال أخر جيلاً بعد جيل، وذلك هو التطور الدلالي[٥٢].

أما العلامات فهي أربع[٥٣]:

١.التنصيص: من الواضع أو من اهل اللغة على أن اللفظ المعيّن، فإذا إستعمل في غير ما وضع له كان مجازاً،وهذا يعني الإحتكام الى كلام العرب الفصحاء- عند أئمة اللغة القدماء لمعرفة أصالة المفردة واصل معناها وإستعمالها.

٢.التبادر: وهو إنسياق المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ الى الذهن وتبادره اليه من دون أية قرينة، فما ان يذكر اللفظ حتى يتبادر المعنى الحقيقي الى الذهن من مجرد ذكر اللفظ، فالتبادر إذن هو «عبارة عن إنسباق المعنى من اللفظ بحيث يكون سماع اللفظ موجباً لحضور المعنى في الذهن»[٥٤].

٣.صحة الحمل وعدم صحة السلب: ومعناه ان تجعل المعنى المراد وضع كلمة له-موضوعاً (كمدلول كلمة البشر) ثم تتحمل عليه (كلمة أنسان)، وتقول:البشر، إنسان، أو تسلبها عنه فتقول البشر ليس بإنسان، فإن صح الحمل كان الوضع للمعنى الحقيقي، وان صح السلب كان الوضع مجازاً .فصحة الحمل وعدم صحة السلب علامة من علامات المدلول الحقيقي للكلمة[٥٥]. والحمل الأولي(الذاتي)عند الاصوليين وهو أن تحمل شيئاً على آخر بينهما اتحاد في الوجود(كحمل الكليات على أفرادها)، ويسمى بالشائع لشيوعه.وب(الصناعي) لأنه يكثر في أقيسة الصناعات والبراهين[٥٦].

٤.الاطراد: الإطراد يعني:«إن يتعدد إستعمال اللفظ في المعنى المشكوك وضعه له مجرداً عن جميع الخصوصيات التي يحتمل دخلها في صحة الإستعمال»[٥٧].

كما بحثوا في أقسام الحقيقة الثلاثة (اللغوية، والشرعية، والعرفية)وتوقفوا عند (الشرعية) فأشبعوها بحثاً وتفصيلاً، وكثرت الآراء بينهم في بيان حقيقتها ونشأتها[٥٨].

وَمِمَّا بحثه المتأخرون من علماء الاصول في (الحقيقة والمجاز) هو (علائق المجاز)- أي (وجوه المرسل) فبعد ان أوصلها البلاغيون الى خمسة عشر وجها، وأوصلها المتقدمون- من علماء الاصول -الى أثني عشر وجها،أوصلها المتأخرون منهم الى إحدى وثلاثين علاقة - أي-

وجها- [٥٩]، منها على سبيل المثال: إطلاق الملزوم على اللازم كقولك للجواد: كثير الرماد، وإطلاق إسم اللازم على الملزوم كشدّ الإزار(تطلق على إعتزال النساء)، وإستعمال النكرة المثبتة في العموم كقوله تعالى:[عَلِمت نفس ما أحضَرت] (التكوير/ ١٤) وإستعمال المعرف باللام في المفرد نحو ادخلوا الباب[٦٠].

●المشترك اللفظي

الأضداد والترادف:

إتسمت ظاهرتا (المشترك والترادف) بسمات تجلت فيها منزلتها، ومكانتها، ومن تلك السمات سمتان جوهريتان: طاقة معنوية تشد في وجودها وأصولها، وقوة دلالية تجدد من نمائها وبقائها. وإزدادت هاتان السمتان ثباتاً بنزول القرآن الكريم إذ إستطاعت هذه اللغة (أن تحتمل هذا القدر الهائل من المقارنة بين كلامين: كلام هو الغاية في البيان فيما تطيقه القوى، وكلام يقطع هذه القوى ببيان ظاهر المباينة له من كل الوجوه)[٦١].

وتعد ظاهرتا (الاشتراك والترادف) من الموضوعات المهمة التي إهتم السيد الصدر في البحث بهما، فكان له رأي في سبب حدوثها ونشأتها وأماكن وقوعها، وبما أنهما مرتبطتان إرتباطاً وثيقاً بين اللفظ والمعنى، وهو يتماشى ومعظم الاصوليين في بحث هذا الموضوع، ولكن الجدة في طرحه إنما تكمن في كيفية تفسيره الظاهرتين بناءً على ما تبناه من نظرية (القرن الأكيد)، والامر الاخر هو الإشكال الذي طرحه على (نظرية التعهد) فأظهر فيه عدم إمكان وقوع الاشتراك والترادف بناءً على ذلك المسلك الا إذا أجريت على النظرية بعض التعديلات أو أضيف لها بعض المفاهيم والافتراضات التي يذكرها.

●ماهيّة(الاشتراك والترادف)عند اللغويين والأصوليين

الاشتراك (أن تكون اللفظة محتملة معنيين أو أكثر)[٦٢]، وقد عرفه الشريف الجرجاني بأنه (ما وضع لمعنى كثير يوضح كثير كالعين لاشتراكه بين المعاني)[٦٣].

وأول إشارة لهاتين الظاهرتين اللغويتين في كتاب سيبويه (ت١٧٥هـ)اذ يقول: «أعلم أن من كلامهم [أي العرب] أختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين [ويعني به التضاد، وأختلاف اللفظين والمعنى واحد [وهو الترادف]، وأتفاق اللفظتين واختلاف المعنيين [وهو الاشتراك]»[٦٤].

وأختلف علماء اللغة في المشترك اللفظي، وجوداً وعدماً، فمنهم من قال بوقوعه كالخليل بن احمد[٦٥]، وسيبويه[٦٦]، وأبي زيد الأنصاري[٦٧]، وأبن قتيبة[٦٨]، ومنهم من أنكر وقوع المشترك في اللغة كابن درستويه(ت٢٤٧هـ)، ومن فسر ذلك بقوله:(فإذا أتفق البناءان في الكلمة والحروف، ثم جاءا لمعنيين مختلفين، لم يكن بدّ من رجوعهما والى معنى واحد يشتركان فيه، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى)[٦٩].

وقد عرف الاصوليون بأنه«كل لفظ تشترك فيه معانٍ أو اسام لا على سبيل الانتظام بل على احتمال ان يكون كل واحد هو المراد به على الانفراد»[٧٠].

وعرفه اللغويون المحدثون بأنه:«الكلمة الواحدة التي تعبر عن اكثر من معنى واحد مع محافظتها على لفظها وأصواتها»[٧١].

أما الترادف: فهو على العكس تماماً من الاشتراك إذ هو تعدد الألفاظ لمعنى واحد كـ «الليث والاسد والهزير والغضنفر»[٧٢].

وسمي بالترادف لأنه في اللغة يعني «ركوب أحد خلف الآخر»[٧٣] فكذلك هو في الاصطلاح أن

يأتــي اللفظ خلف الآخر فيكــون مرادفاً له وهو عند الاصوليين بمعنى«الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد بإعتبار واحد».

وعرفــه اللغويون المحدثــون: أنه «الفاظ متحدة المعنــى وقابلــة للتبــادل فيمــا بينهمــا في أي سباق»[٧٤].

فهــذه العبارات تشــير الى أن الألفاظ المشــتركة تجيء بسبب تدخل اللغات ولأسباب صوتية، أو نتيجة المجاز والاستعارة.. في حين أن الاصوليين أكدوا أن المشــترك هو لفظ واحــد وضع للدلالة على معنى أو أكثر.

●أسباب النشأة

أولاً: الاشتراك- أسبابه:

١-تعــدد اللهجات: فكل قبيلــة كانت لها(لهجة خاصــة بهــا وربما أطلقــت عَلى لفــظ معين أو معنــى معين مغايــر للمعنى الــذي أطلقته على اللفظ نفســه الاخر، وربما إستعملته قبيلة ثالثة لمعنى ثالــث، وهكذا تتعدد المعانــي للفظ واحد بتعدد إستعمال القبائل.

٢-الإستعمال المجازي للفظ: قد يستعمل اللفظ للدلالة على معنــى مجازي وبكثرة الإســتعمال يشــيع المعنى المجــازي للفظ حتــى يطغى على معنــاه الحقيقــي فيُهمل، فإذا إســتعمل المهمل صــار للفــظ معنيان وصــار اللفظ (مشــتركاً) وهكذا، كلما استعمل اللفظ مجازاً وشاع أضيف للفــظ معنى جديد وهــذا ما جعــل بعض أئمة اللغة ينكر (الاشتراك) بناءً على هذا الامر.

٣-ظهور الاسلام وإنتشــار تعاليمه: جاء الدين الاسلامي بمعان جديدة وردت في القرآن الكريم، فإســتعملت الكثير من الألفاظ بمعان جديدة في القــرآن أطلــق عليها(الألفــاظ الاصطلاحيــة أو الاسلامية) مثل:(الكفر، الزكاة، الصلاة، الحج... وغير ذلك)التي كانت لها معانيها- قبل الاسلام - ولكن مجيئه إستعملت في معانٍ جديدة فرضتها تعاليمالاســلام.

٤-التلاقــح الحضــاري بين الأعاجــم كما أثرت فيها، وهنا قد يدخل في اللغة من اللغات الاخرى اللفظ نفسه تستعمله العربية ولكن بمعنى اخر تســتعمله تلك اللغة الأعجميــة- وهذا أمر نادر، ثم يكثر إســتعماله في اللغة العربية حتى يصبح اللفظ مشــتركاً لفظياً كمــا في لفظ(الحُبّ) الذي يعني في العربية الوداد، وفِي الفارســية (الجرّة) التــي يوضــع فيهــا المــاء، وقــد دخــل العربية واستعمل فيها بالمعنى الفارسي[٧٥].

٥-وللتطور اللغوي دور في هذه النشأة إذ يحدث أن يكــون هنــاك لفظان متقاربــان في الحروف ويصبحان لفظاً واحــداً، ولكن يبقى لكل واحد منهما معناه في الأصل الذي كان فيه قبل التطور فيصبح مشــتركاً كما في كلمة(مُرَدُ) التي تعني: (أقبل وعنا وتعني في: مَرَدَ الخبر: ليّنه»[٧٦].

أمــا أصل (مَــرَدَ) بمعنى (ليّنُ)إنمــا هو (مَرَثَ) بالثــاء ثم تطــور الصوت وأبدل بالتــاء لتقارب المخرج، ثم صــارت التاء مجهورة فقلبت (دالاً) فصارت(مَــرَدَ) فتشــابهت (مَــرَدَ) التي بمعنى (أقبل وعنا)[٧٧].

ثانياً: الترادف - أسبابه:

١.تعدد اللهجات: وقــد يحدث الترادف- ايضاً- بسبب تعدد اللهجات «بأن تضع أحدى القبيلتين احد الإســمين والأخرى الإســم الاخر للمســمى الواحد»[٧٨].

وبالتمــازج والاختلاط بــين القبائل تفضح تلك الألفاظ ذات المعنى الواحد، وهذا الســبب أجمع عليه أغلب القائلين بالترادف.

٢.التوســع في اللغة والاكثار من وســائل التعبير وإحتياج أهل الشعر وفنون الكلام اليه[٧٩].

٣.التطور الدلالي: وكما حصل في الاشتراك حصل

في الــترادف، فبســبب تقــارب بعــض الألفــاظ في المعنــى أو دلالتهــا عــلى معانٍ كليــه عامة أو معان جزئيــة خاصة تتطور الدلالة فيتخصص العــام أو بالعكس أو ان تقترب المعاني بين تلك الألفاظ شــيئاً فشــيئاً حتى تصبح معنى واحداً لكثرة الإستعمال[٨٠].

٤.التعلق بالــشيء وكثرة الاهتمام به: تكتســب بعض الأشــياء - احياناً- أهمية بالغة في نفوس الناس فتكثر شدة تعلقهم بها وتؤدي الى الإكثار مــن إســم الــشيء والتفنــن في لــفظــه نظراً لتعدد صفاته كـ (الأســد) أو كثرة إستخداماته كـ (الســيف)، فصــارت للأســد أســماء بعدد صفاته، وللسيف أسماء أيضاً وللخمرة أسماء... وهكذا حتى أصبحت مرادفات للإسم الأول[٨١].

٥.التداخــل بــين اللغات[٨٢]:فبســبب التداخــل والتمازج مع الاعاجم دخلت اللغة العربية الفاظ كثيرة تحمل المعاني نفسها التي كانت عند العرب ولكن بألفاظ أخرى، وقد أســتعملت العرب تلك الألفــاظ حتى صار يطلــق على المعنــى الواحد أكثر من لفظ، كما لفظ(القثاء) ولفظ (الخيار)، فالأول عربي والثاني أعجمي، وكلاهما يدل على معنى واحد ذلك النبات المعروف[٨٣].

- **إنكار وقوع المشترك:**

إن بعــض القدامــى، قد أنكر وقوع المشــترك في القرآن الكريم بدعــوة منافاته لطبيعة الإعجاز، وقــد لخص الآمــدي(٦٣١هـ) رأيهــم حيث قال: (ومــا يقوله المانع لذلك من إن المشــترك أن كان المقصــود به الإفهام، فإن وجــد معه البيان فهو تطويل من غير فائــدة، وإن لم يوجد، فقد فات المقصود، وإن لم يكن المقصود منه الأفهام فهو عبــث ، وهو قبيــح ، فوجب صيانــة كلام الله عنــه)[٨٤].

أمــا في علــم الاصول فقد وقع الإنــكار - ايضاً - مــن جماعة قليلــة لم تذكر مصــادر الاصوليين إســماءهم، والمتتبع لكتب الاصول يجد السجال طويــلاً في هذه المســألة، فكل من أجــاز الوقوع أثبــت ذلــك بعــد الــرد عــلى دعــاوى المنكرين وتقييدهــا بالأدلة العقليــة والمنطقية[٨٥] ومنهم مــن كان أكثر إعتــدالاً وموضوعية فلم يســاير المنكريــن في رفضــه جملة وتفصيــلاً، ولَم يكن مــع المجوزين قبــول الوقوع جملــة وتفصيلاً، وإنما وضع حــداً صارماً وإنطلق منه في تجديد الظاهــرة، وهــذا هو الفخــر الــرازي(٦٠٦هـ)، الــذي حــدّ الــترادف بقولــه: «الألفــاظ المفردة الدالــة على مســمى واحــد بإعتبار واحــد»[٨٦]، فـ(بإعتبار واحد)أخرج مــن الترادف الكلمات التي تكون صفة للكلمة الأم (كالســيف- مثلاً) ومرادفاته(الحســام، والصارم، والمهند)، إذ هي صفات للسيف وليست مرادفات له، لانها لا تدل على معنى السيف «بإعتبار واحد»، وإنما تكون دلالتهــا بإعتبارين أثنــين هما: دلالة الســيف، ودلالــة الصرامة (الحســم أو القطــع أو البتر)، لهذا لا تعد هذه الصفات كلمات مرادفة للسيف، لان دلالتها ذاتية و«بإعتبار واحد» كما في (قمح، وبرُ، وحنطة)التي صحّ حملها على الترادف[٨٧].

- **الاشتراك والترادف عند السيد الصدر.**

بعد أن إســتعرضنا الظاهرتين عنــد ائمة اللغة والاصــول، وتبيناً دعــاوى المنكرين والاســباب الداعيــة للنشــوء، نتحــدث هنا عــن بحثها عند الســيد الصدر وكيفية معالجته لهما، ولكن قبل ذلــك نــود أن نشــير الى ملاحظة تجلــت لنا من البحوث الســابقة ووجدناها أيضاً متجســدة في بحث الســيد الصدر - ويبدو أنها تخص بحوث الاصوليين دون سواهم- وهي أن البحث الأصولي القديــم منه والحديث قد أولى بحث (الاشــتراك) عنايــة كبيرة أكثــر مــن (الــترادف)، فأنصبت

معظم آراء الاصوليين واشـكالاتهم ومناقشاتهم على الاشـتراك ولَم يعطـوا الترادف مـا أعطوه الاشتراك من عناية ودراسـة. وقد يكون السبب في ذلـك أنهم لا يرون أن التعبير عن المعنى بعدة الفاظ أمر مشـكلٌ أو مخلٌ بوظيفة اللغة، أما أن تكون للفـظ الواحد معانٍ عديدة فأمر مشـكل ومحوج الى كثير بحث ودراسة لحل إشكاله وفك ملابسـاته، فكانت النتيجة تلك البحوث الكثيرة والمناقشات العديدة المعمقة.

ولم يكن السـيد الصدر بمنأى عـن ذلك المعترك الفكـري، لـذا كانـت معالجتـه الظاهرتين هي نفسها التي تدرجت في بحوث السابقين من علماء الاصول ولكنه أضاف اليها إشـكالات ومعالجات جديـدة ضمنها انتقاداتـه لآراء بعض معاصريه من الاصوليين ورده عليهم. ولقد جاء بحثه مبنياً عـلى ثلاثـة محـاور: الأول بحث قضيـة وجوب الاشتراك والثاني: بحث قضية الإنكار أو ما يسمى بـ(إسـتحالة الاشـتراك) والثالث: قضية الإمكان والوقوع. وسيتضمن البحث الحديث حول المحور الاول الذي يتناول بحث الوجوب.

● بحث الوجوب:

يرى بعض الاصوليـين- وبعض اللغويين أيضاً وجـوب ظاهرة الاشـتراك في اللغة، وصحتهم في ذلك أنه لما كانت الألفـاظ متناهيه والمعاني غير متناهيـه كان لابد للفظ مـن أن يحمل أكثر من معنى ليستوعب كثرة المعاني فيكون الوعاء الذي يجوبها والأداة التي تبرزها، وإلا فلا يوجد سوى اللفظ معبراً بشكل واضح وجلي عن المعنى، لهذا كان وجوب الاشـتراك ضرورياً في اللغة. أما مع إفـتراض أن لكل لفظ معنى واحـداً مختصاً به فيعنـي تطابق المتناهي مع غـير المتناهي، وهذا أمر محال[٨٨].

وعالج السـيد الصدر هـذه القضية وردّ حجتها بعد أن قسم الاشتراك (إعتبار المنتج له):

قسمين إثنين:

الأول: يرى أنه إذا كان (المشترك) ناتجاً عن وضع واحد غـير متعدد- كالوضع العام والموضوع له الخاص- أي أن تضع لفظاً وأتت الى خصوصية ترد من أفراده«فالصحيح هو أن الاشـتراك بهذا المعنـى ضروري، اذ بدونه لابـد من ان تفترض لكل ربط ونسبة لفظاً دالاً عليه.

ولمـا كان كل ربط مغايـراً ذاتاً وماهية لأي ربط آخـر ولا جامـع بـين الربطـين ولـو كان طرفا الربطـين فردين من جامع واحـد- على ما يأتي في المعاني الحرفية _فهناك إذن أنحاء من الربط غـير متناهية لعدم تناهي الأفراد والجزئيات ولا يتوفر مـن الألفاظ ما يوازيها عـدداً لكل معنى لفظ يختص به»[٨٩].

الثاني: أما اذا (تعدد وضع لفظ واحد لمعنيين أو اكثر) فضرورة الاشتراك في هذا القسم أمر مُبعد ومردود من عدة أمور:

١-«إن جعل لفظ يدل على كل معنى من المعاني الإسـمية والحرفية لا ينحصر طريقه بالاشتراك بهذا المعنى المساوق لتعدد الوضع بعدد الدلالات الوضعية بل يمكن أن يحصل عن طريق الوضع العام والموضوع له الخاص والاشـتراك بالمعنى المسـاوق لتعدد الوضع غير ضروري ولو سلمنا عدم تناهي المعاني وتناهي الألفاظ»[٩٠].

٢-إن القـول بعدم تناهي المعانـي أمر صحيح ولكنـه عنـد الإسـتعمال يكـون متناهيـاً، لانه خاضع لحاجة الإنسان، وحاجته فرع بتصوره، ولما كان تصوره محدوداً كانت حاجاته محدودة أيضاً وعليه يكون إسـتعماله للمعاني محدوداً، لان «الـذي يدعو الى الوضع دائماً إنما هو حاجة المسـتعمل والحاجة الى الإستعمال في معنى فرع تصوره، ولمـا كان التصور محدوداً كان الوضع محدوداً لا مُحال»[٩١]، وهذا المعنى ذكره السـيد الخوئي وتابعه فيه السـيد الصدر في ردهما على

دعاوى الوجوب[٩٢].

●الهوامش

(١)لسان العرب مادة (وضع) ج٨/ ص٣٩٦، وينظر: تاج العروس باب العين فصل الواو.
(٢)التعريفات، الجرجاني: ص٣٢٦ وينظر: المزهر ج١/ ص٣٤، التعريف، محمد عبد الرؤوف المداوي ج١/ ص٧٢٧وينظر: البحث اللغوي عند السيد محمد باقر الصدر(قدس).
(٣)شرح تنقيح الفصول، القرافي: ص٢٠.
(٤)البقرة/ ٣١.
(٥) ينظر: المحصول: ج١\ص ١٨٢-١٩٩، الإبهاج: ج١/ ص١٩٧.
(٦)الاحكام في اصول الاحكام ج ١\ص٢٨-٣٠.
(٧)ينظر: المحصول: ج١\ص ١٩٩ الابهاج: ج١\ ص١٩٧.
(٨)ينظر: المصدر نفسه ج١\ص١٨٢.
(٩)ينظر: المستصفي ج١\ص١٨٢،المنخول: ص١٣١-١٣٢.
(١٠) ينظر: المحصول ج ١\ص١٨٢،التفسير الكبير: ج١\ص٢٣.
(١١) الاحكام ج١\ص٧٥.
(١٢) المزهر في علوم اللغة العربية، السيوطي ج١\ص١٦ وينظر: إرشاد الفحول، الشوكاني، ص١٢، وعلم الدلالة العربي فايز الراية ص١٩. وينظر : الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى د.حامد كاظم، ص٨٥
(١٣)ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص٦٨٨.
(١٤) ينظر:المحصول: ح١\ص١٧٣ إرشاد الفحول: ج ١\ص١٩، الابهاج: ج١\ص١٩٦.
(١٥) دور الكلمة في اللغة اولمان: ص٧٣.
(١٦)بحوث في علم الاصول (تقرير بحث الصدر)، محمود الهاشمي ج ١\ ص٧٤ محاضرات في علم الاصول، عبد الجبار الرفاعي ج ١\ص١٢٩.
(١٧)ينظر: دراسات في علم الأصول (تقرير بحث الخوئي)، علي الشاهرودي ج ١\ص٢٩-١٣، محاضرات في علم الاصول، الرفاعي ج ١\ص١٢٩-١٣٠، بحوثه في علم الاصول، الهاشمي ج ١\ ص٧٤-٧٨.
(١٨) ينظر: بحوث في علم الاصول،الهاشمي ج ١\ص٧٥-٧٨دراسات في علم الاصول، علي الشاهرودي(تقرير الخوئي) ج١\ص٢٩-٣١.
(١٩)بدائع الأفكار: ص٢٣- ٣٨، توفى عام (١٣١٢هـ). (بدائع الأفكار: المقدمة). وينظر: البحث اللغوي عند السيد محمد باقر الصدر (قدس)،ص٣١.
(٢٠)اجود التقريرات، (تقرير بحث النائيني) الخوئي: هامش،ص١٢.
(٢١)دروس في علم الاصول: ج١\ص٢١٠.
(٢٢) دروس في علم الأصول:ج ١\ص٧٨.
(٢٣)دروس في علم الاصول: ج١\ص٧٨.وينظر: البحث اللغوي عند السيد محمد باقر الصدر (قدس)،ص٣٤.
(٢٤) المصدر نفسه: ج١\ص٧٩.
(٢٥)المصدر نفسه: ج١\ص٧٩.
(٢٦) المصدر نفسه: ج١\ص٧٩.
(٢٧)منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، د.علي زوين ص ١٣٠-١٣١.
(٢٨) ينظر: اصول الفقه. محمد رضا المظفر، ص٣.
(٢٩) الخصائص ج٢\ ص٤٤٢.
(٣٠) المصدر نفسه ج٢\ص٤٤٢.
(٣١) اسرار البلاغة: ص٣٢٤-٣٢٥.
(٣٢)ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز: ص٤٩.
(٣٣) المحصول في علم اصول الفقه ج ١\ص٢٨٦، وينظر: في إنتقاده التعريفين ، المصدر نفسه ج١ / ص٢٩٠ ومابعدها.
(٣٤) أسرار البلاغة، ص ٣٠٣.
(٣٥) مفتاح العلوم، ص ٥٨٨.
(٣٦) المصدر نفسه، ص٥٨٩.
(٣٧) لسان العرب، ابن منظور، ج٧/ص١٩١.
(٣٨)الطراز ج٥١/ص١٥٥،الايضاح:ص٢٥٢،البلاغة والتطبيق احمد مطلوب:ص٣٢٢.
(٣٩) إرشاد الفحول الشوكاني ٢١.

(٤٠) ينظر: المستصفى من علم الأصول الغزالي،ج١/ ص٣٢٩-٣٣١، ومنهج البحث اللغوي، د.علي زوين، ص١٣٤.
(٤١)ينظر: الطراز ج١/ص٦٩، شرح التلخيص: القزوين:ص١٣٨.
(٤٢) الايضاح: ص٢٦١-٢٦٢.
(٤٣) ينظر: شرح التلخيص: ص١٣٧-١٤٧.
(٤٤) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث .د.علي زوين ص١٣٠-١٣١.
(٤٥) الفصول في علم الأصول ج١/ص٤٥.
(٤٦) الذريعة الى أصول الشريعة ج١/ص١٠.
(٤٧) المستصفى: ص١٨٦.
(٤٨) ينظر: إرشاد الفحول، الشوكاني: ص٢٦.
(٤٩)ينظر: المحصول: ج١/ص٣٢٣.
(٥٠)القوانين المحكمة في الاصول: ص١٣
(٥١)أصول الفقه: ج١/ص١٧.
(٥٢)ينظر: اللغة ص ٢٨٨_٢٢٩.والترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، ص١٠٢.
(٥٣)دلالة الألفاظ أبراهيم أنيس،١٣٢.
(٥٤)ينظر: في تفصيل هذه العلامات وشرحها: القوانين المحكمة في الاصول الميرزا القمي: ص١٣ومابعدها، كفاية الاصول، الأخوند الخراساني: ص١٨.
(٥٥)حقائق الاصول: ج١/ص١٤.
(٥٦) ينظر: من تجارب الاصوليين في المجالات اللغوية، محمد تقي الحكيم: ص٤٥- ٤٦.
(٥٧)ينظر: المصدر نفسه: ص٤٦.
(٥٨) المصدر نفسه: ص٤٧.
(٥٩)ينظر: كفاية الاصول، الاخوند، نهاية الأفكار، العراقي ص٦٩.
(٦٠) ينظر: شرح كفاية الاصول، عبد الحسين الرشتي:ج ١/ص١٤.
(٦١) ينظر: من تجارب الاصوليين: ص٣١-٣٩.
(٦٢) الظاهرة القرآنية. مالك بن تقي، مقدمة الاستاذ محمود شاكر ص٢٧.
(٦٣) الصاجي ابن فارس ص٢٢٥.
(٦٤) التعريفات، ص١٩١.
(٦٥)الكتاب ج١/ص٧.
(٦٦)ينظر: المزهر السيوطي ج١/ص٣٧٢.
(٦٧)ينظر: الكتابة ج١/ص٢٤.
(٦٨)ينظر: النوادر في اللغة.ص٢٠٦-٢٠٧
(٧٩) ينظر: في تأويل مشكل القراءات ص٤٥٥-٤٥٦.
(٧٠)المعاني الثانية في الأسلوب القرآني،د.فتحي احمد عامر ص٦٥.
(٧١) أصول السرخي: ج١/ص١٢٦.
(٧٢)دور الكلمة في اللغة، ستيفين أولمان: ص١٠٩.
(٧٣)ينظر: التعريفات،الجرجاني: ص٢١٠.
(٧٤)لسان العرب،مادة(ردف) ج ٩/ص١٤-١٦.
(٧٥)دور الكلمة في اللغة، ستيفين أولمان: ص١٠٩.
(٧٦)ينظر: المعرب، الجواليقي: ص١٦٨.
(٧٧)لسان العرب مادة مَرَدَ: ج٤/ص٤٠٧.
(٧٨)ينظر: القاموس المحيط ج١/ ص٣٣٧.
(٧٩)المزهر: ج١/ص٤٠٢.
(٨٠)ينظر: في اللهجات العربية، ابراهيم أنيس: ص١٧١.
(٨١)ينظر: المصدر نفسه: ج١/ص٤٠٥.
(٨٢) ينظر: الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي: ص٨٣ وما بعدها.
(٨٣) ينظر: الترادف في اللغة: ص٨٣ وما بعدها.
(٨٤)ينظر: لسان العرب، مادة(صير): ج٤/ص٢٦٧.
(٨٥)الاحكام في أصول الأحكام، ج١/ص٢٨.
(٨٦)ينظر: الأحكام، الآمدي: ج١/ ص٢٤-٢٥.
(٨٧)المحصول: ج١/ص٢٥٣.
(٨٨)ينظر: المزهر: ج١/ص٤٠٢-٤٠٣. وينظر: فقه اللغة العربية، كاصد الزبيدي ص١٧.
(٨٩)ينظر: الأحكام، الامدي ج ١/ص٢٥،كفاية الاصول، الأخوند: ص٣٥.
(٩٠) بحوث في علم الاصول ج ١/ص١١٢.
(٩١) المصدر نفسه ج ١/ ص١١٢.
(٩٢) بحوث في علم الاصول: ج١/ص١١٢.

Muhammad Baqir Al-Sadr
And the scientific method in Al-Hawza AL-Ilmiyya

By: Dr. Ghanem Odeh Sharhan
(Center of revival of Arabic science Heritage)
University of Baghdad

Abstract

Allah has specialized in the Islamic nation with many characteristics within its characteristics that Allah save her constitution and Holy Qur›an before in addition to save the Prophet Sunnah (PBUH) because the wisdom of Allah required the law of Islam the end of the laws, the Prophet as seal of the prophets well as the greatness of Allah Almighty to Muslims He prepared for this law men who responded to the call of their Prophet (PBUH) so they vowed to inform the faithfulness that they carried on the Messenger of Allah (PBUH), especially the infallible Imams (peace be upon them), Then came the working jurists after them, they gave the tolerant sharia sciences attention, and preserved the Islamic nation with a great scientific wealth, which is indispensable for what punishes day and night. Among these scholars, the martyr Mr. Muhammad Baqir Al–Sadr (to Allah bless his soul) and to pave the way for the benefit of their work, and went to study the research and linguistic issues. The fundamentalist studies, especially the modern scholars of Najaf, distinguished the depth, comprehensiveness, accuracy and origin of the relationship between the word and the meaning. They divided the word on the one hand (meaning) on (general, shirk, tandem and contrast), while the meaning took a great deal in fundamentalist research.

The study went to study the single level and the level of negation or phrase (sentence), they looked at the level of (singularity) its true meaning. The sentence searched the meaning of the meaning and its decrease and its semantic effects in the sentence and looked at the meanings of several of them meaning of perception، the (letter) had its share of research and study.